تثبيت الوضع الراهن الجديد في شمال شرق سورية

إحاطة حول الشّرق الاوسط رقم 72
عدن/نيويورك/بروكسل، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ترجمة من الإنكليزية

ما الجديد؟ كسر إعلان الولايات المتحدة انسحابها والتوغل التركي الذي تلاه في شمال شرق سورية ركوداً هشاً لكن مستقراً نسبياً كان قد استمر منذ عدة سنوات. وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة روسية والعودة الجزئية عن الانسحاب الأميركي أديا إلى العودة إلى ذلك المأزق، لكن بشكل أكثر هشاشة.

ما أهمية ذلك؟ يترك وقف إطلاق النار السؤال الأكبر دون إجابة: من سيحكم ويقوم بأعمال الشرطة في الشمال الشرقي؟ مع مراهنة النظام السوري، وتركيا ووحدات حماية الشعب جميعها على مطالب يصعب التوفيق فيما بينها، وبقاء الولايات المتحدة في حقول نفط المنطقة. فإن الترتيب الناجم عن ذلك متقلب جداً.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي على جميع الأطراف احترام وقف إطلاق النار. ويتعين على الولايات المتحدة حماية شركائها الأكراد والعرب في قوات سورية الديمقراطية ومنح الأولوية للاستقرار في الشمال الشرقي في نقاشاتها مع روسيا وتركيا. وينبغي على وحدات حماية الشعب إعادة تقييم اعتمادها الحصري على حماية الولايات المتحدة والسعي للتوصل إلى ترتيبات مع دمشق تعود بالفائدة على كلا الطرفين.

I. لمحة عامة

أدت سلسلة مذهلة من الأحداث في شمال شرق سورية إلى قلب موازين القوى في المنطقة وغيرت الحسابات الاستراتيجية لمختلف الأطراف. أتى أولاً قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأن الولايات المتحدة لن تتدخل في حال حدوث هجوم عبر الحدود على وحدات حماية الشعب، حليف واشنطن الكردي في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. امتد الهجوم التركي لبعض المسافة داخل سورية، وانسحبت القوات الأميركية جزئياً، قبل أن تغير واشنطن رأيها وتدعو أنقرة إلى التوقف. قبل ساعات من انتهاء مفعول وقف إطلاق نار أميركي – تركي دام لمدة خمسة أيام، تم تجاوزه باتفاق وقف إطلاق نار بين روسيا وتركيا، قبلت به وحدات حماية الشعب ودمشق أيضاً. وباتت الأولوية القصوى الآن المحافظة على وقف إطلاق النار ذاك، لأسباب إنسانية ولإبقاء تنظيم الدولة الإسلامية بعيداً. يتعين على وحدات حماية الشعب، التي ضعفت قبضتها على المنطقة، أن تسعى إلى ترتيبات مع دمشق، ربما عبر موسكو، من أجل إعادة إدماج المنطقة تدريجياً في الدولة السورية؛ والمحافظة قدر الإمكان على المؤسسات المدنية والأمنية؛ وحماية شركائها في قوات سورية الديمقراطية من انتقام النظام.

إضافة إلى الضربة التي وجهتها هذه التطورات إلى ثقة الأكراد بالولايات المتحدة، فإن الفرص التي وفرتها لخصوم أميركا، والكلفة الإنسانية التي فرضتها، كان أثرها الرئيسي تقويض الاستقرار في الشمال الشرقي. وقف إطلاق النار هش؛ وقد حققت تركيا بعض أهدافها لكن ليس كلها؛ وروسيا والنظام يشعران بفرصة لاستعادة الشمال الشرقي؛ ووحدات حماية الشعب تسعى للحصول على مساعدة أميركية للاحتفاظ بالمنطقة، وبحقول النفط والمؤسسات التي ما تزال في يدها؛ وتنظيم الدولة الإسلامية يأمل باستغلال الفوضى كي يعود للظهور. من الصعب تخيل تتابع تسلسل أكثر عشوائية في القرارات الأميركية. لكن ما حدث حدث – والمهمة الرئيسية الآن تتمثل في الحد من الأضرار والسعي للتوصل إلى ترتيب مستدام وطويل الأمد.

II. ضوء أخضر أميركي، ثم تزاحم

لطالما راقبت تركيا الأحداث في شمال شرق سورية بشيء من الذعر. وقد كان مقلقاً على نحو خاص بالنسبة لأنقرة صعود نجم وحدات حماية الشعب، سواء بصفتها قوة مقاتلة أو نواة لإدارة ذاتية في المنطقة. الدولة التركية لا تعتبر وحدات حماية الشعب أكثر من واجهة لحزب العمال الكردستاني، الذي تقاتل تمرده المسلح في جنوب شرق تركيا، على فترات متقطعة، منذ عقود. وهي تصنفه تنظيماً إرهابياً (كما يفعل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة). مع توسيع وحدات حماية الشعب، بدعم أميركي، سيطرتها مع انتصاراتها على تنظيم الدولة الإسلامية في العام 2016، بدأت أنقرة بالتعبير عن رغبتها بالحد من هذه المكاسب أو حتى عكسها، بالقوة إذا لزم الأمر.[1]

ولبعض الوقت، تمكنت الولايات المتحدة من إقناع تركيا بعدم القيام بعمل عسكري. وكان آخر تلك المحاولات بتقديم الوعد بإقامة "منطقة آمنة" على الحدود يخليها مقاتلو وحدات حماية الشعب.[2] شكل الوجود العسكري الأميركي في سورية رادعاً لمحاولات تقوم بها أنقرة أو دمشق لمهاجمة وحدات حماية الشعب والسيطرة على مناطقها. لكن في 6 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد مكالمة هاتفية مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، قبل ترامب بهجوم تركي كانت أنقرة تهدد بشنه منذ وقت طويل. وقال البيت الأبيض في بيان له إن تركيا "ستنفذ قريباً عملية تخطط لها منذ وقت طويل في شمال سورية"، مضيفاً أن القوات الأميركية ستترك مواقعها الواقعة في مسار التوغل، وأن تركيا ستكون مسؤولة عن التعامل مع مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية المعتقلين في سورية.[3]

في 9 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن أردوغان إطلاق عملية نبع السلام "لمنع إقامة ممر إرهابي" على طول الحدود الجنوبية لتركيا.[4] بدأ الجيش التركي، بمرافقة الفصائل المسلحة السورية الحليفة له والمعروفة بالجيش الوطني السوري، هجوماً بهدف معلن هو تطهير شريط بعرض 30-32 كم وبطول 440 كم في شمال شرق سورية من وحدات حماية الشعب. وطبقاً للمسؤولين الأتراك، فإن العملية كان لها ثلاثة أهداف: ضمان أمن الحدود، و "تحييد الإرهابيين"؛ وتأسيس "منطقة آمنة" يمكن إعادة توطين اللاجئين السوريين الذين يعيشون في تركيا الآن فيها.[5]

بدأت تركيا هجومها بقصف مواقع داخل سورية على طول الحدود بالمدفعية ومن الجو. وركزت هذه الضربات في البداية على منتصف الشريط الذي يمتد بطول 140 كم بين المدينتين الحدوديتين تل أبيض وراس العين، اللتين كانت وحدات حماية الشعب قد أزالت تحصيناتها فيها وبعض مقاتليها على الأقل كجزء من اتفاق سابق بين الولايات المتحدة وتركيا صمم لمعالجة الهواجس الأمنية التركية.[6] لكن سرعان ما توسعت لتشمل بلدات ومدن أخرى. وحدات حماية الشعب، من جهتها، بدأت بقصف الأراضي التركية. واستمر تبادل نيران المدفعية عبر الحدود في الأيام التالية، ما عرض حياة المدنيين للخطر. وذكرت الأمم

[1] لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية واحتواء مكاسب وحدات حماية الشعب، أطلقت تركيا عملية درع الفرات في 24 آب/أغسطس 2016، حيث سيطرت على منطقة شمال حلب ومنعت وحدات حماية الشعب فعلياً من التقدم غرباً لربط المناطق التي تسيطر عليها في شرق سورية مع جيب عفرين. في أواسط كانون الثاني/يناير 2018، تحركت تركيا نحو عفرين، وأحكمت سيطرتها على المدينة في 18 آذار/مارس. انظر "Turkey launches Olive Branch operation against PKK threat in Syria", *Hürriyet Daily News*, 20 January 2018.

[2] انظر "Statement on joint military talks regarding Syria", U.S. State Department, 7 August 2019. في وقت لاحق تراجعت الولايات المتحدة عن تسميتها "منطقة آمنة"، وباتت تشير إليها على أنها "الآلية الأمنية". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، أيلول/سبتمبر 2019.

[3] "Statement from the Press Secretary", White House, 6 October 2019. وأضاف البيان أن القوات الأميركية لن تشارك في العملية أو تدعمها.

[4] Tweet by Recep Tayyip Erdoğan, @RTErdogan, president of Turkey, 4:16pm, 9 October 2019; "Operation Peace Spring Press Release", Republic of Turkey, Ministry of National Defence, 9 October 2019.

[5] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي رفيع، اسطنبول، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[6] "U.S. and partner forces implement security mechanism in northeast Syria", U.S. Central Command, 28 August 2019. مسؤول أميركي ادعى أن البنتاغون كان قد عطل الآلية الأمنية من البداية بسماحه لوحدات حماية الشعب بالبقاء في المنطقة رغم تعهد الأخيرة بانسحابها كجزء من الاتفاق التركي – الأميركي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

المتحدة في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر أنه، ونتيجة للقتال، كان ما مجمله 92 مدنياً قد قتلوا وما يقارب 200,000 نسمة قد رحلوا (عاد منهم أكثر من نصفهم إلى بيوتهم منذ ذلك الحين).[7]

بحلول 18 تشرين الأول/أكتوبر، كان الهجوم قد تقدم على طول الجبهة بين تل أبيض وراس العين، وفي بعض المناطق اندفع نحو 30 كم جنوباً نحو الطريق الدولي M4 الذي يربط حلب، ثاني أكبر مدينة في سورية، بالزاوية الشمالية الشرقية من البلاد.[8] في هذه الأثناء، أعلنت الولايات المتحدة في 13 تشرين الأول/أكتوبر أنها ستسحب قواتها البالغ عددها نحو 1,000 جندي من شمال سورية، والموجودين هناك بأعداد متغيرة منذ العام 2015 كجزء من التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية.[9] ولّد هذا البيان المزيد من عدم اليقين وزاد من المخاوف المحلية بأن الهجوم قد يتوسع إلى مناطق أخرى على طول الحدود. وكمرحلة أولى، أعادت الولايات المتحدة مباشرة نشر قواتها بعيداً عن خطوط الجبهة.

ومع شروع الولايات المتحدة بسحب قواتها، توصل وفد من وحدات حماية الشعب كان قد سافر إلى قاعدة حميميم الروسية الجوية في اللاذقية إلى اتفاق مع النظام في 14 تشرين الأول/أكتوبر ينتشر بموجبه عدد محدود من الجنود السوريين على الحدود من أجل، على حد وصف وحدات حماية الشعب، الدفاع بشكل مشترك عن البلاد ضد الهجوم التركي.[10] في حين أن شروط هذا الترتيب لم تكن واضحة تماماً، أشار مسؤولو وحدات حماية الشعب ومصادر موالية للنظام بأنه كان اتفاقاً عسكرياً صرفاً، ترك دون معالجة الاختلافات القديمة الرئيسية بين الطرفين حول الحكم وتوفير الأمن في الشمال الشرقي.[11] النظام يصر على عودة كاملة للدولة ومؤسساتها، بما في ذلك الأجهزة الأمنية، في حين تسعى وحدات حماية الشعب للمحافظة على إدارة ذاتية والاحتفاظ بحق ممارسة أعمال الشرطة في المنطقة.[12]

في هذه الأثناء، ووسط انتقادات شديدة لقراره بإعطاء الضوء الأخضر للهجوم التركي، بما في ذلك من حلفائه الجمهوريين في الكونغرس، عكس الرئيس الأميركي قراره، ودعا تركيا إلى وقف توغلها. في 14 تشرين الأول/أكتوبر، وقع أمراً تنفيذياً بمضاعفة الرسوم على واردات الحديد التركي وهدد "بتدمير الاقتصاد التركي بسرعة إذا استمر القادة الأتراك على مسارهم الخطير والمدمر".[13] وحضّر أعضاء الكونغرس رزمة إضافية من العقوبات.

توجه وفد أميركي رفيع المستوى برئاسة نائب الرئيس مايك بنس لزيارة أنقرة في 17 تشرين الأول/أكتوبر للاجتماع مع أردوغان. وبعد اجتماع دام خمس ساعات، أعلنت القيادة التركية والولايات المتحدة الموافقة على اتفاق من ثلاث عشرة نقطة توقف أنقرة بموجبه عمليتها لمدة 120 ساعة للسماح لعناصر وحدات حماية الشعب بالانسحاب من المنطقة مع أسلحتهم الثقيلة. وتوقف تركيا هجومها إذا كانت وحدات حماية الشعب قد انسحبت بشكل كامل بحلول ذلك الوقت. وبالمقابل، وافقت الولايات المتحدة على الامتناع عن فرض المزيد من العقوبات على تركيا ورفع العقوبات التي فرضت مؤخراً حالما يتوقف الهجوم.[14]

---

[7] فيما يتعلق بعدد الضحايا، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر واتساب مع مسؤول في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. فيما يتعلق بالنزوح، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر الواتساب مع مسؤول في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. مسؤول في أوتشا ذكر أن 115,882 شخصاً عادوا إلى مناطقهم الأصلية وأن 73,631 مازالوا نازحين.

[8] مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وحدات حماية الشعب في تل أبيض، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[9] وزير الدفاع الأميركي مارك اسبر قال: "الانسحاب الأميركي المتعمد بدأ بسحب أكثر من 50 جندياً أو نحو ذلك من المنطقة التي تتعرض للهجوم مباشرة". "مؤتمر صحفي لوزير الدفاع اسبر في الاجتماع الوزاري لحلف شمال الأطلسي"، وزارة الدفاع الأميركية، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[10] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وحدات حماية الشعب، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[11] مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وحدات حماية الشعب ووسائل إعلام موالية للحكومة، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[12] الرئيس السوري بشار الأسد أكد أن انتشار الجيش السوري لم يكن لأغراض أمنية أو عسكرية وحسب: "يشكل انتشار الجيش السوري تعبيراً عن وجود الدولة السورية، ما يعني وجود جميع الخدمات التي ينبغي تقديمها من قبل الدولة". مقابلة مع قناة الإخبارية السورية، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ولمراجعة موقف وحدات حماية الشعب، انظر مقابلة مايك غيغليو مع رئيسة مجلس سورية الديمقراطية إلهام أحمد، "The U.S should have committed to its promises", *The Atlantic*, 26 October 2019. انظر أيضاً مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة مجلس سورية الديمقراطية، واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[13] "Trump authorizes sanctions on Turkey over actions in Syria", *Politico*, 14 October 2019.

[14] "The United States and Turkey agree to ceasefire in northeast Syria", White House, 17 October 2019.

في 22 تشرين الأول/أكتوبر، وقبل ساعات فقط من انتهاء مفعول وقف إطلاق نار دام لمدة خمسة أيام بوساطة أميركية، بدا أن اتفاق أردوغان بنس قد تجاوزته الأحداث. في ذلك اليوم، اجتمع الرئيس التركي مع نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، في منتجع في مدينة سوتشي الروسية، حيث توصلا إلى تفاهم خاص بهما.[15]

الاتفاق الروسي – التركي فرض وقفاً لإطلاق النار أيضاً، لكنه اتفاق وضع روسيا في موضع الضامن ويمتد على ما تبقى من الحدود الشمالية الشرقية، أي بما يتجاوز منطقة التوغل الأولي لتركيا (الشريط بين تل أبيض وراس العين الذي بات الآن تحت السيطرة التركية). وكلف الشرطة العسكرية الروسية وحرس حدود النظام السوري، الذي كان قد بدأ أصلاً بالعودة إلى الشمال، بمهمة إخراج عناصر وحدات حماية الشعب وأسلحتهم من المنطقة الممتدة بعمق 30 كم من الحدود التركية – السورية (باستثناء منطقة العمليات التركية) خلال مدة 150 ساعة. وكانت تلك المرة الأولى منذ العام 2012 التي يدخل فيها الجيش العربي السوري المنطقة الحدودية، التي خرج منها سابقاً في بداية الأزمة التي عمت البلاد. وأكد الاتفاق على اتفاق أضنة لعام 1998 بين تركيا وسورية، الذي أعطى لأنقرة الحق بالقيام بـعمليات "الملاحقة الساخنة" لمحاربة الإرهاب لمسافة خمسة كيلومترات داخل سورية.[16] كما فوض بالقيام بدوريات تركية – روسية مشتركة على طول الحدود، وبعمق 10 كم داخل سورية، باستثناء مدينة القامشلي الحدودية والتي تعد عاصمة الأكراد السوريين بحكم الأمر الواقع.

إضافة إلى الشريط الحدودي بعمق 30 كم، يبدو أن الاتفاق شمل أيضاً إخراج عناصر وحدات حماية الشعب من المدينتين ذات الأغلبية العربية منبج، التي تمركزت على مشارفها الغربية قوات روسية منذ أكثر من عامين، وتل رفعت شمال حلب، حيث كانت الإدارة الذاتية تعمل جنباً إلى جنب مع قوات النظام منذ العام 2018. ويشير الاتفاق على نحو محدد إلى هاتين المدينتين، لأنهما واقعتان خارج الشريط الحدودي. لكن بدا أن الاتفاق يترك مصير المجالس العسكرية والمدنية التي أسستها وحدات حماية الشعب في الشمال الشرقي منذ 2015 تحت راية قوات سورية الديمقراطية وذراعها السياسي، مجلس سورية الديمقراطية غير واضح.[17] (قوات سورية الديمقراطية تضم العديد من المقاتلين العرب بقيادة وحدات حماية الشعب وكانت في طليعة الحملة الدولية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق ذات الأغلبية العربية.) كما أن الاتفاق لم يحدد ما يمكن أن يحدث لقوات الأمن الداخلي التابعة لقوات سورية الديمقراطية في الشريط الحدودي بعرض 30 كم الذي يفترض بوحدات حماية الشعب الانسحاب منه.

سعى الرئيس ترامب لأن تكون له الكلمة النهائية، فأعلن في 21 تشرين الأول/أكتوبر أن الرئيس الأميركي سيبقي على قوة عسكرية غير محددة في شرق سورية لحماية حقول النفط والغاز الموجودة هناك من تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية. وشكل ذلك انقلاباً آخر، في أعقاب الغضب الذي ثار في الكونغرس ووسائل الإعلام الأميركية، وأيضاً ضغوط سياسية أخرى على الإدارة للوقوف مع حليفها في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. في 28 تشرين الأول/أكتوبر، أكد وزير الدفاع الأميركي مارك اسبر أن القوات الأميركية المتبقية في سورية ستقوم بعمليات محاربة الإرهاب، إضافة إلى حرمان تنظيم الدولة الإسلامية من الوصول إلى حقول النفط.[18] في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن مارك مايلي، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، أن الجنود الذين ظلوا في سورية سيتراوح عددهم بين 600 وأقل من 1,000.[19]

III. الرتيب الناشئ في الشمال الشرقي

مع اتفاق سوتشي، يبدو أن روسيا ظهرت بوصفها الطرف الرابح في الشمال الشرقي، حيث عززت دورها المهيمن في الصراع السوري بمجمله. وقد تكون فضلت انسحاباً أميركياً كاملاً، لكنها اغتنمت الفرصة في

[15] في الصباح الذي تلا محادثات بوتين – أردوغان، زار الرئيس الأسد خطوط الجبهة في إدلب، حيث وصف نظيره التركي بـ "اللص". "Syrian President Assad tours Idlib, calls Erdogan a 'thief'", CGTN, 22 October 2019.

[16] اتفاق أضنة لعام 1998 – حصيلة جهود وساطة بذلتها مصر وإيران – نص على إنهاء سورية لدعمها لحزب العمال الكردستاني، وإعلان المجموعة تنظيماً "إرهابياً" وطرد قائده عبد الله أوجلان من البلاد.

[17] "النص الكامل للاتفاق التركي الروسي بشأن شمال شرق سورية"، الجزيرة، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[18] "Press Conference by Secretary Esper at NATO Ministerial", U.S. Department of Defense, 25 October 2019.

[19] "U.S. will leave up to 600 troops in northeastern Syria to prevent ISIS resurgence, top general says", *Washington Post*, 10 November 2019.

أعقاب إعلان ترامب في 6 تشرين الأول/أكتوبر وانسحاب القوات الأميركية من المنطقة الواقعة بين تل أبيض وراس العين لفرض نفسها بوصفها صاحبة القرار الرئيسي في الشمال. على عكس الولايات المتحدة، فإن لديها علاقات عمل جيدة مع جميع اللاعبين الرئيسيين الثلاثة في الصراع: أنقرة، ودمشق وإلى درجة أقل وحدات حماية الشعب.[20] إذا لعبت أوراقها بشكل جيد، فإن بوسعها الآن أن تستخدم هذه الميزة لمساعدة دمشق على استعادة سيادتها تدريجياً على الشمال الشرقي، وربما دون عنف أو تهجير، وفي الوقت نفسه معالجة الهواجس الأمنية التركية.

تركيا، من جهتها، حققت على الأقل بعض أهدافها الاستراتيجية من خلال الهجوم: تغيير ميزان القوى في شمال شرق سورية لغير صالح وحدات حماية الشعب؛ وكسر هيمنة الوحدات على المنطقة؛ وتقويض التحالف بين الوحدات والولايات المتحدة. كما أنها قطعت طريق إمداد حيوي بين المدينتين الكرديتين كوباني والقامشلي. إلا أن تركيا لم تحقق هدفين آخرين؛ فالاتفاق لم يمنح قواتها السيطرة على "المنطقة الآمنة" بعمق 30 كم على كامل الحدود البالغ طولها 400 كم، التي كانت قد أرادتها كمكان لترحيل اللاجئين السوريين إليها. كما أجبرت أنقرة على التخلي عن الوجود العسكري داخل سورية الذي كان سيسمح لها بإجبار مقاتلي وحدات حماية الشعب على المغادرة ومراقبتهم. في السابق، كان أردوغان قد عبر عن نيته تأسيس 12 مرصداً في شمال شرق سورية للإشراف على انسحاب عناصر وحدات حماية الشعب.[21]

وتواجه تركيا قيوداً أخرى؛ فالاتفاق يمنحها الحق بتسيير دوريات في المناطق المحددة فقط بصحبة الشرطة العسكرية الروسية. علاوة على ذلك، فإن اتفاق أضنة لعام 1998 يقيد وصول تركيا بخمس كيلومترات في العمق السوري ويتطلب منها الاعتراف بالحكومة السورية والعمل معها – وهو شرط لا يبدو أن تركيا تميل إلى الالتزام به في الوقت الراهن.[22] ولهذا السبب، من الممكن على الأقل أن ينتهي الأمر بتركيا باعتبار الآليات المقترحة من روسيا لمراقبة انسحاب وحدات حماية الشعب على أنها غير كافية، كحال التأكيدات الأميركية السابقة التي لم تتحقق.[23]

بالنسبة لوحدات حماية الشعب، فإن حصيلة هذا الاتفاق شكلت انتكاسة كبيرة؛ فقد فقدت سيطرتها على شريط حدودي بعرض 30 كم بين تل أبيض وراس العين وأجبرت على الانسحاب من مناطق ذات أغلبية كردية إلى مناطق ذات أغلبية عربية، حيث ما تزال القوات الأميركية موجودة. ويبقى سؤالاً مفتوحاً ما إذا كانت ستتمكن من الاحتفاظ بالإدارة الذاتية التي بناها شركاؤها المدنيون، أو بوجودها المادي في سورية. كما أنه ثمة شعوراً ملموساً بالخذلان حيال الإدارة الأميركية التي كان مسؤولوها قبل أيام فقط قد أكدوا للقادة الأكراد استمرار وجودهم.[24]

رغم ذلك، تمكنت وحدات حماية الشعب من تجنب الهزيمة الكاملة؛ حيث جمد اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه روسيا الهجوم الذي كان من شأنه أن يبيد صفوفها ويهجر السكان الأكراد جماعياً من الشمال الشرقي. ولأن الاتفاق يذكر سحب مقاتلي وحدات حماية الشعب وليس قوات سورية الديمقراطية، فإن المجموعة تأمل بالمحافظة على بعض المؤسسات التي بنتها مع ذراعها السياسي، مجلس سورية الديمقراطية، مثل الإدارة الذاتية، وقوات الأمن الداخلي التابعة لها، الأسايش، على الأقل لفترة انتقالية.

---

[20] علاقة وحدات حماية الشعب بموسكو تأثرت سلباً بإعطاء موسكو الضوء الأخضر للتوغل التركي في عفرين في مطلع العام 2018. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وحدات حماية الشعب، القامشلي، تشرين الأول/أكتوبر 2019. انظر أيضاً تصريح قائد قوات سورية الديمقراطية مظلوم كوباني، "إننا لا نثق بروسيا أو دمشق"، تلفزيون الحرة، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[21] Orhan Coskun, "Turkey plans presence across northeast Syria, Erdogan says", Reuters, 18 October 2019.

[22] وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، قال إن نظام الأسد "لا يمتلك قدرة" لتنفيذ اتفاق أضنة لعام 1998 بين تركيا وسورية. انظر "Turkish FM Mevlut Cavusoglu talks about Turkey's Operation Peace Spring in Syria", Anadolu Agency, 23 October 2019.

[23] وقال جاويش أوغلو في نهاية تشرين الأول/أكتوبر إن وحدات حماية الشعب لم تكن قد انسحبت بشكل كامل من الشريط الحدودي الذي يغطيه وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة روسية. انظر Ece Toksabay and Jonathan Spicer, "Turkey says Kurdish YPG has not fully withdrawn from Syria border area", Reuters, 28 October 2019. في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، لم يكن هذا الوضع قد تغير. مسؤول تركي قال إن وحدات حماية الشعب لم تنسحب بشكل مرضٍ بالنسبة لتركيا. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[24] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة مجلس سورية الديمقراطية، واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

وأخيراً، فإن قرار إدارة ترامب بالاحتفاظ بقوة قوامها عدة مئات من الجنود في الشمال الشرقي (على الأقل في الوقت الحاضر) يوفر لوحدات حماية الشعب بعض الحماية.[25]

ونتيجة لذلك، يمكنها أن تفكر بالاحتفاظ لبعض الوقت على الأقل بحقول النفط والغاز السورية، التي تمول إدارتها. تعتزم وحدات حماية الشعب إعادة نشر مقاتليها في شرق سورية – ربما في شريط من الأرض من حقول النفط في دير الزور إلى تلك الواقعة في الحسكة إلى معبر سيمالكا الحدودي مع العراق.[26] يعتقد قادة وحدات حماية الشعب أن استمرار الوجود الأميركي في حقل الرميلان النفطي في الحسكة سيجبر واشنطن على الاحتفاظ بممر إمداد بري مفتوح من خلال معبر سيمالكا – فيشخابور مع شمال العراق.

وهذه ليست بالمسألة القليلة. بالنسبة لواشنطن فإن السيطرة على المعبر سيضمن لها خط إمداد مستقر من المستودعات العسكرية الأميركية في العراق، بينما يشكل شمال العراق المنفذ الوحيد لوحدات حماية الشعب على العالم.[27] جميع المساعدات الإنسانية ومساعدات تحقيق الاستقرار تدخل إلى شمال شرق سورية من خلاله. وبالتالي فإن فقدان المعبر سيلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد المحلي، ويوقف تمويل تحقيق الاستقرار والمساعدات الإنسانية، ويجعل وحدات حماية الشعب أكثر اعتماداً على دمشق. على عكس ذلك، فإن الاحتفاظ بالممر مفتوحاً من شأنه أن يسمح لوحدات حماية الشعب باستخدام نفوذها لضمان استمرار ولاء أكثر من 200,000 سوري يعملون لصالح أجنحتها المدنية والعسكرية، وهو سبب رئيسي – بصرف النظر عن الخوف من النظام – لبقاء التحالف التكتيكي بين العرب والأكراد داخل قوات سورية الديمقراطية بعد التوغل التركي وحتى الآن؛ حيث إن الكثير من الأسر العربية والكردية العاملة مع الإدارة الذاتية تعتمد على الرواتب المنتظمة التي تستلمها من قوات سورية الديمقراطية.

كما يمكن للسيطرة على منشآت النفط والغاز أن تقوي موقف وحدات حماية الشعب في المفاوضات مع روسيا ودمشق.[28] طبقاً لمسؤول رفيع في وحدات حماية الشعب، فإن "الولايات المتحدة ستكون بحاجة إلى الاعتماد علينا لحماية عناصر قوتها، وبالتالي فإن وجودنا سيكون حيوياً في شرق سورية من دير الزور إلى المعبر الحدودي مع شمال العراق. ومن شأن استمرار سيطرتنا على الأرض أن يقوي موقفنا التفاوضي مع روسيا".[29] سعى النظام السوري للاستفادة من الظروف؛ فخلال الأسبوع الذي بدأ في 21 تشرين الأول/أكتوبر، أرسل الجيش السوري أكثر من 100 عربة لنقل 1,300 جندي، مع أسلحتهم وعتادهم، إلى مواقع حدودية، خصوصاً حول مدينة كوباني الكردية شمال شرق حلب، التي كانت تحت سيطرة وحدات حماية الشعب منذ العام 2012 (ونجت من حصار تنظيم الدولة في العام 2014)، وعلى جبهات نشطة حيث انتشرت إلى جانب وحدات حماية الشعب، لمحاربة الفصائل السورية المدعومة من

---

[25] تدعي وحدات حماية الشعب أن واشنطن أبلغت هذا التغيير في الموقف لقيادتها قبل إعلان الاتفاق الروسي – التركي. ويزعم أن هذا دفع وحدات حماية الشعب لممارسة ضبط النفس في وجه التوغل التركي اللاحق، الذي لم تقاومه بشكل عنيف. كما يمكن أن يفسر عدم موافقتها على توقيع اتفاق غير متناظر مع دمشق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في وحدات حماية الشعب، القامشلي، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[26] قائد قوات سورية الديمقراطية مظلوم عبدي ادعى في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر أن القوات الأميركية ستبقى في منطقة تمتد بين دير الزور والشدادي والحسكة، والقامشلي، ودرك وسيمالكا. انظر *Xeber 24*, 10 November 2019.

[27] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وحدات حماية الشعب، القامشلي، تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ ومقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[28] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وحدات حماية الشعب، القامشلي، تشرين الأول/أكتوبر 2019. مسؤول أميركي قال: "المناطق الشمالية مثل كوباني قد تحمل أهمية عاطفية ورمزية أكثر لقوات سورية الديمقراطية، لكنها ليست ما يسمح لها بالبقاء على رجليها بشكل مستقل – بل إنه [السيطرة على] حقول النفط والمناطق الحدودية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[29] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في وحدات حماية الشعب، القامشلي، تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقد كانت السيطرة على حقول النفط السبب الرئيسي وراء موافقة وحدات حماية الشعب على الانضمام إلى الحملة الدولية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في دير الزور في العام 2017 في المقام الأول. في ذلك الحين، كانت قوات النظام تبعد أقل من 5 كم عن حقول النفط، وسارعت الولايات المتحدة لتسليم هذه الحقول لوحدات حماية الشعب. كما أن هذا أحد الأسباب التي جعلت وحدات حماية الشعب لا تهاجم الولايات المتحدة بسبب التوغل التركي؛ وبدلاً من ذلك، بذلت جهوداً كبيرة لإقناع إدارة ترامب بالبقاء في حقول النفط. لكن قد لا يكون هناك إجماع بين قادة وحدات حماية الشعب من حيث الإبقاء على السيطرة على حقول النفط. أحد قادة قوات سورية الديمقراطية طعن في فعالية ذلك كأداة للنفوذ، من حيث أن النظام لن يكون مهتماً بالتفاوض على السيطرة النهائية على حقول النفط بينما ظلت الولايات المتحدة هناك؛ وبدلاً من ذلك، فإن ذلك سيدفع دمشق إلى الاستمرار في اعتبار وحدات حماية الشعب متحالفة مع قوة احتلال معادية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

تركيا.[30] لكن حتى الآن، لم يحاول هؤلاء الجنود فرض سيطرتهم على المناطق السكنية التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب. ويبدو أن ضبط النفس الذي يمارسونه يشير إلى أنه، حتى الآن على الأقل، ستستمر الإدارة الذاتية التي تحميها وحدات حماية الشعب بحكم المناطق في معظم أرجاء الشمال الشرقي الذي لا تسيطر عليه تركيا أو حلفاؤها السوريون.

بعد الاتفاق الروسي – التركي الذي وقع في 22 تشرين الأول/أكتوبر، بدأت وحدات حماية الشعب بتحديد مواقفها بشأن المستقبل القريب. لقد أوضحت دمشق أنها تعتزم إعادة فرض سيطرة الدولة كاملة على الشمال الشرقي، قائلة إن أفراد قوات سورية الديمقراطية يمكنهم الانضمام إلى الجيش السوري كأفراد.[31] على العكس من ذلك أشارت وحدات حماية الشعب إلى أنها تتساهل مع، بل ترحب، بوجود قوات النظام للدفاع عن الحدود مع تركيا لكنها تصر على أن تبقى دمشق خارج المدن ذات الأغلبية الكردية. وبينما تشير وحدات حماية الشعب إلى أنها يمكن أن توافق على دمج قواتها تحت مظلة الجيش السوري، فإنها تريد الاحتفاظ بوحدتها وأيضاً بقيادتها والتحكم بها. مسؤولو وحدات حماية الشعب يصفون مطلب الحد الأدنى لديهم بأنه "المحافظة على الوضع الفريد لقوات سورية الديمقراطية" بأن تصبح كتيبة مستقلة.[32]

في الوقت الحاضر، يتمسك كلا الطرفان بمواقفهما. منذ بداية الهجوم التركي، لم تسفر المحادثات بين النظام ووحدات حماية الشعب، بوجود مسؤولين روس وأحياناً إيرانيين، والتي عقدت في القامشلي، والحسكة وكذلك في دمشق وحميميم، عن اتفاق يتجاوز التفاهم الأولي على مشاركة النظام في الدفاع عن الحدود.

تشكل الصورة الناجمة عن تفاعل النظام ووحدات حماية الشعب خليطاً محيراً؛ إذ تحتفظ قوات سورية الديمقراطية/وحدات حماية الشعب حتى الآن بدور أمني كبير في الشمال الشرقي بعيداً عن منطقة تل أبيض – راس العين الحدودية. وقد ظلت الأسايش في مكانها في كل المنطقة حتى مع انسحاب وحدات حماية الشعب، وقد صاحبت الشرطة العسكرية الروسية في دورياتها في أجزاء من المنطقة بطلب من موسكو. وغطت أول دورية من هذا النوع، في 24 تشرين الأول/أكتوبر، المنطقة الحدودية بين مدينتي عامودا والقامشلي في وسط الشمال الشرقي، ومن ثم دخلت القامشلي. في الأسبوع التالي، تم تسيير دوريات مشتركة أيضاً في منبج، وكوباني والدرباسية إلى الغرب.[33]

تبقى نوايا النظام من نشر حرس الحدود في الشمال الشرقي غير واضحة. حتى الآن، أرسل وحدات فقط إلى بعض تلك المناطق، بما فيها كوباني وأجزاء من منبج، دون مسؤوليات محددة؛ وكذلك لم يحدد اتفاق وحدات حماية الشعب – دمشق قواعد الاشتباك. لتوسيع مساحة وصوله، يُذكر أن النظام حاول تقسيم قوات سورية الديمقراطية بالتواصل بشكل منفصل مع الفصائل المختلفة في القوات، بما في ذلك القبائل العربية التي تقطن مساحات واسعة من الشمال الشرقي.[34] حتى الآن، تمكنت وحدات حماية الشعب من إحباط هذه المحاولات والمحافظة على وحدة قوات سورية الديمقراطية.[35] كما أجّلت المحادثات مع النظام حول

[30] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر تطبيق الواتس آب مع باحث في مركز معلومات روجافا، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[31] انظر "وزارة الدفاع تدعو عناصر قوات سورية الديمقراطية إلى الانضمام إلى الجيش لمواجهة العدوان التركي"، سانا، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019. انظر أيضاً مقابلة الرئيس الأسد مع السورية والإخبارية"، سانا، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019. في مقابلته، أشار الأسد إلى الوضع الذي كان سائداً "قبل العام 2011" وشرح أنه سيتم تفكيك قوات سورية الديمقراطية تدريجياً، ووضع مقاتليها الأفراد تحت قيادة الجيش السوري.

[32] انظر مقابلة مع قائد قوات سورية الديمقراطية مظلوم عبدي، *Rudaw*، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. رفض قائد قوات سورية الديمقراطية مقترح النظام بإدماج مقاتلي قواته كجنود أفراد في الجيش السوري.

[33] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر تطبيق الواتس آب مع باحث في مركز معلومات روجافا، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[34] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في قوات سورية الديمقراطية، القامشلي، تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ ومقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء محليين، منبج ودير الزور، تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي الرقة، ادعت قبائل محلية أن النظام يكثف تواصله معها لتجنيد مقاتلين عرب لتيسير عودته. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[35] لم يلاحظ حدوث عمليات انشقاق واسعة النطاق من قوات سورية الديمقراطية – مجلس سورية الديمقراطية إلى النظام في المناطق ذات الأغلبية العربية، بما فيها دير الزور. ملاحظات ومقابلات لمجموعة الأزمات، شمال شرق سورية، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

ترتيبات الحكم المستقبلية في الشمال الشرقي، معتمدة على القوة الأميركية المتبقية في المستقبل المنظور لكسب الوقت.[36]

في المحصلة، تسعى وحدات حماية الشعب إلى تفاهم طويل الأمد بشأن "التعايش" مع النظام يديران بموجبه بشكل مشترك الشمال الشرقي.[37] وهي تعتقد أنها بحكم سيطرتها على موارد كبيرة للدخل في وقت يفتقر فيه النظام إلى الموارد، فإن دمشق قد تكون مجبرة على التراجع عن موقفها الحالي والقبول بترتيبات مفيدة للطرفين، على الأقل خلال مرحلة انتقالية.[38] من وجهة نظر وحدات حماية الشعب، فإن استمرار وصولها إلى الدخل سيمكنها من تقديم حصص أكبر للنظام من النفط أو تسمح بعودة الموظفين إلى وظائفهم في مصافي النفط (بشكل يشبه الاتفاق الذي توصلت إليه حول سد الطبقة) مقابل تنازلات من قبل النظام.[39] في الوقت الراهن، تجد في الوجود العسكري الأميركي ولو كان غير مستقر وسيلة لتعزيز قوة مؤسساتها المدنية والعسكرية، وبذلك تعزز من قوة أوراقها التفاوضية مع دمشق.

أما ما إذا كان بوسع روسيا أن تكون وسيطاً فعالاً بين النظام ووحدات حماية الشعب فيبقى أمراً غير مؤكد. لدى القيادة الكردية كل ما يدفعها للشك بأن روسيا لن تدفع النظام إلى القبول بأي شيء يمكن أن تفسره تركيا على أنه يشكل حماية لوحدات حماية الشعب، بالنظر إلى الأولوية التي يبدو أن الكرملين يعطيها لعلاقاته مع أنقرة على تلك التي يقيمها مع الحركة الكردية.[40] إضافة إلى السعي لمساعدة النظام على استعادة السيطرة على كل سورية، فإن روسيا كانت حريصة أيضاً على زرع بذور الشقاق داخل حلف شمال الأطلسي؛ وبالتالي يمكن للميل إلى تركيا في معركة شد الحبال مع وحدات حماية الشعب أن يخدم هدفاً مزدوجاً يتمثل في كسب ود أنقرة وفي الوقت نفسه تعقيد جهود واشنطن لموازنة العلاقات بين شريكين عدوين.

لوحدات حماية الشعب هواجس أكثر إلحاحاً، أي خطر هجمات تركية أو مدعومة من تركيا. لا يزال هجوم أنقرة مستمراً على الحدود الشرقية للمناطق التي سيطرت عليها قواتها. في حين أن وجود القوات الروسية في أماكن أخرى يمكن أن يشكل رادعاً، أما وجود قوات النظام بمفردها فإنه بالتأكيد لا يوفر هذا الردع.[41] يذكر أن قواعد الاشتباك التركية تسمح بإمكانية مهاجمة قوات النظام.[42] في الواقع فإن اتفاقاً مماثلاً بين وحدات حماية الشعب والنظام خلال هجوم تركيا على عفرين في كانون الثاني/يناير 2018 (الذي تضمن نشر ميليشيات حليفة للنظام بدلاً من حرس الحدود السوريين أو وحدات الجيش النظامي) فشل في إيقاف تركيا، ولم تستخدم موسكو نفوذها للضغط على أنقرة لإيقاف توغلها.[43]

---

[36] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وحدات حماية الشعب، القامشلي، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[37] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في وحدات حماية الشعب، القامشلي، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[38] تسيطر قوات سورية الديمقراطية على أكبر حقلين للنفط والغاز (العُمر وكونوكو في دير الزور)، إضافة إلى حقل نفط الرميلان في الحسكة، ما يبلغ 95% من نفط سورية ما قبل الصراع و50% من الغاز المستخرج فيها قبل الصراع. كما أنها تسيطر على مياه نهر الفرات داخل سورية بسيطرتها على سد الطبقة. "America's damaging flip-flops in Syria", *The Economist*, 7 January 2019. فيما يتعلق بتفسير وحدات حماية الشعب لهذه الحقائق: مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في وحدات حماية الشعب، القامشلي، تشرين الأول/أكتوبر 2019. انظر أيضاً المقابلة مع قائد قوات سورية الديمقراطية مظلوم عبدي، *Xeber 24*، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأشار إلى أن تركيز المحادثات مع دمشق كان على مؤسسات الإدارة الذاتية، ودمج قوات سورية الديمقراطية/أسايش والتعليم. وقال إنه يريد أن تعترف الحكومة السورية رسمياً بالمنهاج التعليمي للمنطقة، بما في ذلك التعليم باللغة الأم، وأن الطرفين يمكن أن يناقشا أي تغييرات دستورية لاحقاً.

[39] سمح اتفاق تم التوصل إليه في أواسط العام 2018 بين وحدات حماية الشعب ودمشق بعودة موظفي الدولة إلى السد.

[40] مسؤول رفيع في وحدات حماية الشعب قال: "لقد هز إعطاء واشنطن الضوء الأخضر للهجوم التركي ثقتنا بالولايات المتحدة، لكن ثقتنا بالروس أقل. ولذلك نفضل أن يظل هناك وجود رمزي للقوات الأميركية على وجود سيطرة روسية على المجال الجوي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد قوات سورية الديمقراطية، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[41] المجموعات المدعومة من تركيا نقلت الجنود السوريين الذين أسرتهم إلى تركيا، ومن ثم سلمتهم لروسيا. تغريدة للمحللة أليزابيث تسوركوف، Elizabeth Tsurkov@Elizrael, 3:02pm, 31 October 2019.

[42] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[43] انظر أيضاً Noah Bonsey, "No Winners in Turkey's New Offensive into Syria", Crisis Group Commentary, 26 January 2018.

عندما ناقش بوتين وأردوغان للمرة الأولى الهجوم التركي في مكالمة هاتفية في 15 تشرين الأول/أكتوبر، أكدا على الحاجة لمنع الصدامات بين القوات التركية وقوات النظام السوري.[44] في تل تمر، وهي مدينة مسيحية تاريخياً جنوب تل أبيض، على سبيل المثال، سحب النظام قواته في وجه التقدم التركي خلال الأسبوع الذي بدأ في 21 تشرين الأول/أكتوبر، وتبادلت وحدات الجيش السوري النار مع مقاتلي المعارضة المدعومة من تركيا قرب راس العين في نفس الوقت تقريباً، ما دفع وحدات النظام إلى التراجع من هذه المناطق.[45]

IV. تحقيق الاستقرار في الشمال الشرقي

حكم إعلان الولايات المتحدة عن انسحابها وما تلاه من ضغط تركي الوضع الراهن الذي كان دائماً هشاً، رغم أنه استمر لسنوات. إلا أن وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة روسية، والاستدارة الأميركية الجزئية فيما يتعلق بوجود قواتها أوجدا وضعاً أقل استقراراً. ويتمثل التحدي الآن في تحويل هذه المواجهة إلى ترتيب أكثر استدامة وفي الوقت نفسه الحد من الخسائر البشرية والتداعيات الإنسانية.

إذا كانت وحدات حماية الشعب ودمشق تتمسكان فيما يبدو حتى الآن بمواقف صفرية، يمكن للمرء رغم ذلك أن يتصور نظاماً أكثر استدامة على المدى البعيد. ويمكن أن ينطوي مثل ذلك النظام على ترتيب بين الطرفين، يتم بموجبه إدماج الشمال الشرقي في الدولة السورية مع احتفاظ قوات سورية الديمقراطية/وحدات حماية الشعب بالعديد من مكاسبهما. كان من المفضل أن تبدأ التحضيرات لمثل تلك الحصيلة خلال العامين أو الثلاثة أعوام الماضية، عندما كانت الولايات المتحدة تبدو ضامناً موثوقاً ولم تكن وحدات حماية الشعب ضعيفة كما هي الآن. لكن طوال هذا الوقت، لم يظهر النظام السوري درجة تذكر من المرونة، ولم يشجع المسؤولون الأميركيون قوات سورية الديمقراطية/وحدات حماية الشعب على التوصل إلى مثل ذلك الترتيب.[46] ألمحوا إلى أن الولايات المتحدة ستحتفظ بوجود عسكري دائم في المنطقة، رغم تأكيدات ترامب المتكررة بعكس ذلك.[47]

بدلاً من ذلك فإن سياسة واشنطن المتخبطة قوضت مظلتها العسكرية ومصداقيتها السياسية بشكل كبير. فقرارها بالاحتفاظ بقوة رمزية ما يزال من الممكن عكسه، كما أن تبرير الإدارة للقرار بحماية حقول النفط – الذي يقول الرئيس ترامب بأنه السبب الرئيسي لوجود القوات – إشكالي جداً. رغم ذلك، وحتى الآن فإن وجودها العسكري يقلل من مخاطر هجوم تركي أوسع أو هجوم للنظام؛ وهذا ما يعطي وحدات حماية الشعب المزيد من الوقت والقدرة على التفاوض مع دمشق وأيضاً على الوصول إلى الدخل من مبيعات النفط؛ ويمكن قوات سورية الديمقراطية من الاستمرار في مواجهة عمليات تنظيم الدولة الإسلامية.

من أجل تعظيم الآفاق المستقبلية التي يجعل من وجودها ميزة لشركائها في وحدات حماية الشعب/قوات سورية الديمقراطية وليس عبئاً، يمكن للولايات المتحدة أن تعزز موقفها التفاوضي مع دمشق بنقاشات ثنائية مع روسيا وتركيا سعياً للتوصل إلى تسوية مقبولة للجميع للشمال الشرقي من شأنها أن تحمي السكان المحليين من العمليات الانتقامية و/أو الهرب. تجري الولايات المتحدة محادثات مع روسيا بشأن سورية تركز على إيجاد تسوية للصراع السوري؛ ومع تركيا حول عدد من القضايا بشأن سورية وغيرها، بما في ذلك شراء تركيا لصواريخ S-400 المصنعة في روسيا. من خلال هذه المحادثات، يمكن لواشنطن نظرياً استكشاف سُبل معالجة الهواجس المحورية لجميع اللاعبين الرئيسيين: انسحاب وحدات حماية الشعب من

[44] "Putin invites Erdogan to Russia as Turkey advances in Syria", Reuters, 15 October 2019.

[45] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مصدر إعلامي قرب تل أبيض، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[46] طبقاً لمسؤولين في وحدات حماية الشعب، فإن الولايات المتحدة لم تطلب من قادة وحدات حماية الشعب ألا يتحدثوا إلى النظام، ولكنها حذرتهم من أنه إذا توصلوا إلى اتفاق مع دمشق يمكّن النظام من العودة فإن القوات الأميركية ستغادر الشمال الشرقي. وعلى ذلك الأساس، قررت وحدات حماية الشعب البقاء مع الولايات المتحدة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وحدات حماية الشعب، القامشلي، آذار/مارس – تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[47] عشية إعلان ترامب الانسحاب، قال مسؤول أميركي رفيع لمجموعة الأزمات إن القوات الأميركية ستبقى وعبر عن تفاؤله فيما يتعلق بالاتفاق الأميركي – التركي الذي من شأنه أن يحمي وحدات حماية الشعب. في حين أن هذا المسؤول لم يستبعد كلياً احتمال ظهور تغريدة رئاسية تعكس الوضع، فإنه لم يعتبر ذلك مرجحاً، بينما لم تكن الإدارة الأميركية تحضر لمثل تلك الحصيلة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أيلول/سبتمبر 2019. انظر أيضاً مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية، واشنطن، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2019.

المنطقة الحدودية المباشرة؛ والعودة التدريجية لمؤسسات الحكومة السورية؛ والمحافظة على درجة من سيطرة قوات سورية الديمقراطية على شمال شرق سورية؛ ووجود قوات أميركية رمزية من شأنه رغم ذلك أن يردع لاعبين آخرين من الدخول في صراع جديد.

إذا رغبت موسكو بذلك، فإن بوسعها أن تلعب دوراً مهماً في التوسط في اتفاق بين قوات سورية الديمقراطية/وحدات حماية الشعب ودمشق حول إعادة الاندماج التدريجي للشمال الشرقي في الدولة السورية على أساس الحكم اللامركزي – وضع يكون بين إصرار الدولة السورية على العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل العام 2011 وإصرار قوات سورية الديمقراطية/وحدات حماية الشعب على الاحتفاظ بكل المكاسب التي حققتها بعد العام 2011. سيتطلب إقناع النظام بإظهار المرونة على الأرجح رسالة واضحة بأن روسيا ملتزمة بحل تفاوضي للشمال الشرقي وأنها لن تدعم هجوماً للنظام، حتى عندما تنسحب الولايات المتحدة بشكل كامل. وبفعلها ذلك يمكن لموسكو أن تحقق عدة أهداف: مساعدة النظام على فرض سيادته على المنطقة؛ والمحافظة على سلامة أراضي البلاد؛ ومن خلال تقييد دور وحدات حماية الشعب/قوات سورية الديمقراطية – الحد من مخاطر حدوث هجمات تركية إضافية.

بالنسبة لقيادة قوات سورية الديمقراطية/وحدات حماية الشعب، فإن تكشّف الأحداث يوفر سبباً آخر للتشكك بحكمة الاعتماد حصرياً على الحماية العسكرية الأميركية. لقد كانت تلك الحماية غير ثابتة وفشلت في توليد قبول محلي، أو إقليمي أو دولي بحكم قوات سورية الديمقراطية للشمال الشرقي. أما البديل – ترتيبات مع دمشق – فسيكون صعب التحقيق. إضافة إلى ذلك، فإن أي اتفاق نهائي يمكن أن يكون هشاً، بمرور الوقت، حيث إن النظام سيسعى إلى توسيع دوره في الشمال الشرقي بصرف النظر عن بنود الاتفاق.

لكن اليوم يبدو التوصل إلى تفاهم مع نظام الأسد السبيل الأكثر واقعية للدفاع عن مكاسب مهمة حققتها قوات سورية الديمقراطية، وفي الوقت نفسه تحاشي مواجهة أخرى مع أنقرة أو دمشق. وبموجب مثل هذا الاتفاق، يمكن لوحدات قوات سورية الديمقراطية العسكرية والشرطة المحلية المتحالفة معها أن تندمج في أجهزة الدولة السورية، و أن تحتفظ، في الوقت نفسه، بهيكليات القيادة والتحكم الخاصة بها. حتى مع استعادة الدولة لسيادتها على الحدود التركية بنشر حرس الحدود، فإنها لن ترسل أجهزة المخابرات الداخلية للنظام، أو وحدات عسكرية أخرى أو ميليشيات إلى الشمال الشرقي. كما يمكن لدمشق أن تلبي بعض مطالب السكان الأكراد، بما في ذلك التعليم بلغتهم الأم. مقابل ذلك، يمكن لوحدات حماية الشعب أن توافق على رفع علم الدولة وتقاسم عائدات النفط والغاز. مثالياً، يمكن أن يتم توزيع العائدات على المحافظات السورية طبقاً لعدد سكانها (وكجزء من تسوية لكل سورية). على الأقل، ينبغي تقسيم العائدات بين قوات سورية الديمقراطية ودمشق، بشكل يعكس التوازن بين السيطرة المحلية للأولى (طبقاً للترتيبات الأمنية الموصوفة أعلاه) وقدرة الدولة المركزية على تكرير النفط والوصول إلى الأسواق الخارجية.

تركيا أيضاً ينبغي أن يكون لها مصلحة في المحافظة على وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه مع روسيا وتعليق عملياتها العسكرية في شمال شرق سورية. لقد حققت تركيا هدفها الرئيسي بكسر هيمنة وحدات حماية الشعب على شمال شرق سورية ونقل هيكلياتها العسكرية بعيداً عن الحدود. من غير المرجح لتوغلات أخرى أن تحقق مكاسب أكبر، بالنظر إلى تحالف موسكو مع النظام السوري ورغبتها في رؤية النظام يستعيد السيطرة الكاملة على أراضيه. إضافة إلى ذلك، فإن السيطرة التركية الأوسع على الأرض ستترك وحدات الجيش التركي مكشوفة أمام هجمات المتمردين المسلحين. وهذه تحدث أصلاً في عفرين، والباب وتل أبيض، ويمكن أن يتكرر حدوثها بشكل أقوى في المدن الكردية إلى الشرق. كما تخاطر تركيا بوقوع أضرار على سمعتها وعلى دبلوماسيتها. لقد تسبب هجومها بسقوط أعداد مروعة من الضحايا المدنيين وعمليات تهجير جماعية، وأطلقت احتجاجاً دولياً قوياً، يضيف إلى العلاقات المتوترة أصلاً مع واشنطن. ولذلك فإنها قد تكون وصلت إلى مرحلة تقلص فيها العائدات على مغامرتها من أجل حماية مصالحها الحيوية.

V. الخلاصة

الوضع الراهن الجديد هش ويمكن عكسه في أي وقت. لقد أصبحت التناقضات الجوهرية التي تعرضت لها المهمة الأميركية، ولو اتخذت شكلاً مختلفاً، عبئاً تتحمله روسيا. قبل إعلان إدارة ترامب الانسحاب، كانت واشنطن منخرطة في محاولة تحقيق توازن دقيق بين شريكين تسود بينهما عداوة عنيفة: حليف لها في حلف شمال الأطلسي وتنظيم كان شريكها في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية. ولتحقيق تلك الغاية، سعت لطمأنة أنقرة دون إجبار وحدات حماية الشعب على التخلي عن المناطق التي سيطرت عليها. اليوم، تسير واشنطن على حبل مشدود آخر خاص بها بين شريكين عدوين لدودين. نظام تتحالف معه بشكل وثيق ودولة

ترغب بتعزيز علاقاتها معها لعدد من الأسباب الجيوسياسية.[48] ولذلك فهي تسعى لمساعدة دمشق على إعادة فرض سيطرتها على جميع الأراضي السورية في الوقت الذي تعالج هواجس أنقرة الأمنية في المنطقة الحدودية. بموجب هذا السيناريو، أصبحت وحدات حماية الشعب ورقة مساومة يمكن التخلي عنها: فبالنسبة للولايات المتحدة، التي تقلص وجودها، ولروسيا، التي تمنح أولوية أعلى لعلاقاتها مع الدولتين المعنيتين.

يمكن أن تتاح لوحدات حماية الشعب فرصة قصيرة تستطيع خلالها استغلال العداء المتبادل بين أنقرة ودمشق ومحاولات كل منهما إقصاء الأخر. كما تستطيع الاستفادة من القوة الأميركية المتبقية، التي تحد من خطر هجمات أوسع نطاقاً من قبل تركيا أو النظام. لكن الوجود الأميركي لا يمكن الركون إليه، وستخطئ وحدات حماية الشعب بالمبالغة بقيمتها أو قدرتها على الاستمرار؛ فقد عبر بعض قادة وحدات حماية الشعب أصلاً عن شكوكهم بقيمة القوة المتبقية في تعزيز قوة موقفهم. بدلاً من ذلك، ينبغي على وحدات حماية الشعب أن ترى إذا كانت تستطيع التوصل إلى اتفاق مع النظام يحافظ على مؤسساتها إلى أكبر درجة ممكنة ويحمي شركاءها العرب في شمال شرق سورية، الذين يخشون من انتقام النظام الذي يمكن أن يحدث معاناة ونزوحاً إضافيين.

لقد تمخضت سلسلة من القرارات الفوضوية والمكلفة عن سقوط ضحايا من المدنيين واقتلاع مئات الأسر. من الممكن تجنب مثل هذه الحصيلة، بل ينبغي تجنبها. الأولوية اليوم هي لضمان احترام وقف إطلاق النار والانخراط في محاولة جادة للتوصل إلى ترتيبات أكثر استدامة وأبعد مدى لهذه المنطقة المتنازع عليها.

أنقرة/القامشلي/بروكسل، تشرين الثاني/نوفمبر 2019

[48] انظر، على سبيل المثال، Crisis Group Europe and Central Asia Report N°250, *Russia and Turkey in the Black Sea and the South Caucasus*, 28 June 2018.

الملحق آ. خريطة سورية

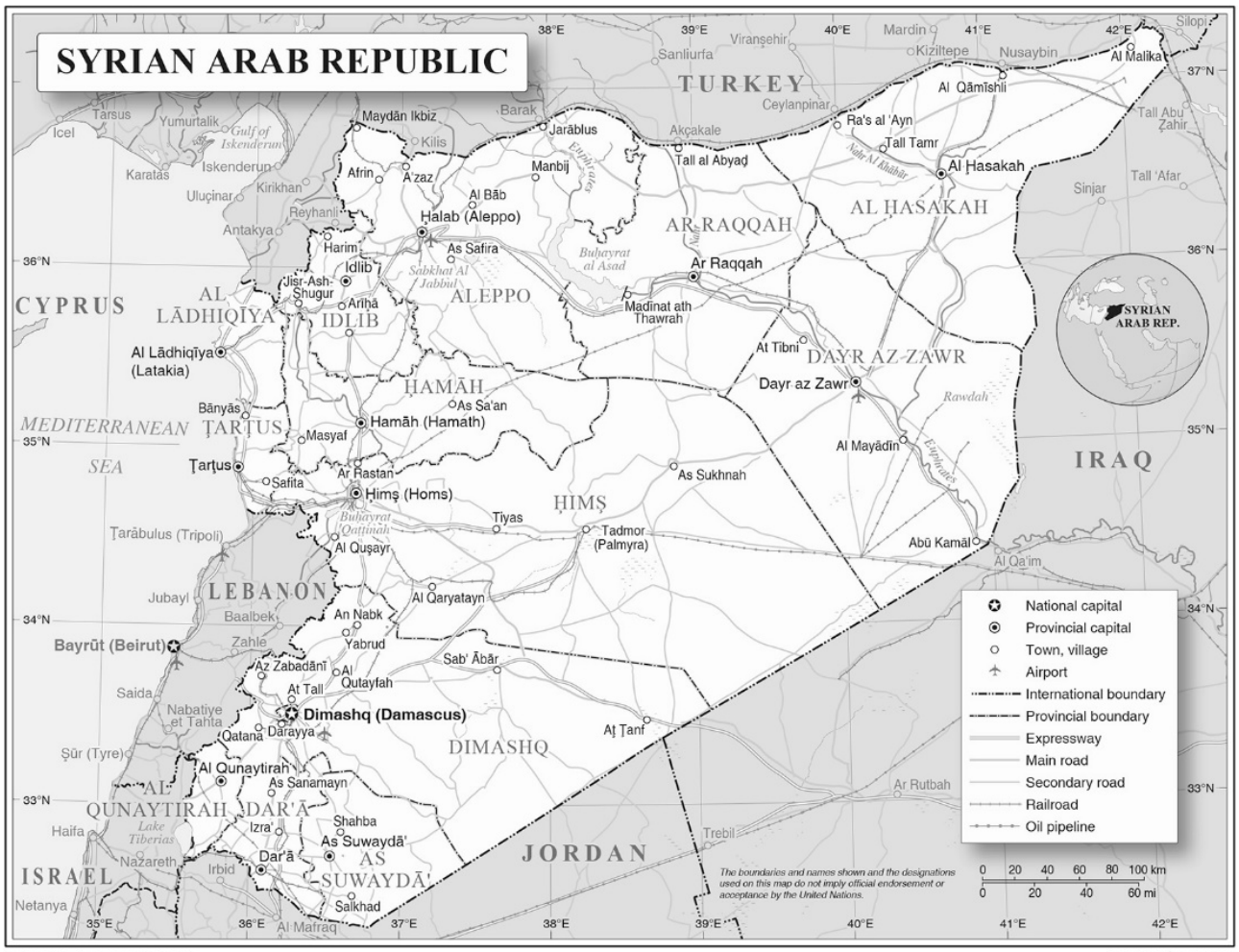

Map No. 4204 Rev. 3 UNITED NATIONS
April 2012

Department of Field Support
Cartographic Section

International Crisis Group
Headquarters
Avenue Louise 149, 1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38. Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

New York Office
newyork@crisisgroup.org

Washington Office
washington@crisisgroup.org

London Office
london@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation
Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See www.crisisgroup.org for details

PREVENTING WAR. SHAPING PEACE.